أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية
ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

Law, Security, & Diplomacy

نظـرة تحليليـة | يوليو 2025

تصحيح مسار القانون الدولي: من الطبيعة القاصرة إلى تمثيل الجميع؟

إيرك ألتر

حقوق النشر: أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 2025
بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تُعبّر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

إيرك ألتر
عميد أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية في أبوظبي
وأستاذ القانون الدولي والدبلوماسية، وأحد موظفي الأمم المتحدة سابقًا.

ملخَّص

- العالم الذي نعيش فيه يمر بمرحلة تحول تاريخية. فالتعاون الدولي يزداد صعوبة وتحدّيًا، ويرى الكثيرون أن النظام الليبرالي الغربي الذي قادته الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد انتهى.
- القانون الدولي، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحول الهيكلي في النظام الدولي، معرض أيضاً لخطر أن يصبح مجرد موضوع هامشي في الشؤون الدولية.
- تبحث هذه النظرة التحليلية كيفية إعادة إرساء نظام قانوني دولي يخضع لحد أدنى من المعايير القانونية في عصر يتسم بالتعاون المحدود.
- الحجة الرئيسية هي أن ما يحتاجه العالم هو تطبيق أكثر ديناميكيةً وأكثر هدوءًا للمبادئ العامة. فما ينبغي أن نسعى إليه هو تقليل القناعة وزيادة الحوار.
- واقع الأمر أن النظام الدولي القائم على القواعد يتطلب، على الأقل، مراجعةً جوهريةً لاستيعاب رؤى القوى الأخرى للنظام الدولي، وأن النهج التدريجي لن يكون كافياً لاستعادة الثقة في النظام القانوني الدولي.
- هذا التحول في النظام القانوني يتطلب التمسك بالمبادئ الأساسية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الدولية الأخرى ذات التوجهات المماثلة. ونظراً لمرونة هذه الوثائق، فهي محددة بما يكفي لتكون ذات أهمية عملية في حالات محددة ويمكن أن تكون معايير يتم تقييمها وموازنتها بعناية للوصول إلى حلول عقلانية.
- تُسلّط الورقة البحثية الضوء على أنه مع استمرار توسع التعاون العالمي حول القضايا الحيوية لمستقبل البشرية، يتطور أيضًا وضع المبادئ التوجيهية في مجالات متنوعة مثل تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والسلام على المدى البعيد، والذكاء الاصطناعي، وحقوق الإنسان.
- أخيراً، توصي النظرة التحليلية بأن يأخذ النظام الدولي في الاعتبار ما يلي:
  - من الأسهل العمل وفقاً للمبادئ والمعايير الأساسية بدلاً من التعامل مع القواعد التنفيذية للقانون الدولي والتخبط فيها.
  - إذا كان الهدف هو دعم تطبيق القانون الدولي بطريقة أقل آليةً وأقل انفعالًا، بدلاً من التعامل مع قواعد قانونية يجري التشكيك مرارًا وتكرارًا في فائدتها أو شرعيتها أو حتى وجودها، فإن النظام الدولي القائم على المبادئ يوفر لجميع الدول أفضل طريق للمضي قدماً.

لا يوجد ما يمكن مقارنته بتلاشي فكرة القانون الدولي في أذهان الأمريكيين."

د.ب مونيهان - عن القانون الدولي (1990)

المقدمة

في عصر يتسم بمحدودية التعاون العالمي، يواجه القانون الدولي خطر أن يصبح موضوعًا هامشيًا في الشؤون الدولية. تبحث هذه النظرة التحليلية كيف يمكن إعادة إرساء نظام قانوني دولي قائم على الحد الأدنى من المعايير القانونية. على أقل تقدير، يتطلب النظام الدولي القائم على القواعد إجراء مراجعة جوهرية لاستيعاب الرؤى المتنوعة للقوى العالمية الأخرى واستعادة الثقة في النظام القانوني الدولي. وسيتطلب مثل هذا التحول الالتزام بالمبادئ الأساسية - مثل تلك المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من القواعد الدولية الراسخة - مع وضع مبادئ توجيهية لمعالجة القضايا الحاسمة التي تشكل مستقبل البشرية. وتشمل هذه القضايا تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والسلام الطويل الأمد، والذكاء الاصطناعي، وحقوق الإنسان. وقد يوفر تجديد الاعتماد على المبادئ الأساسية، إلى جانب المعايير الدولية المتطورة، الطريق الأكثر قابلية للتطبيق نحو نظام قانوني دولي منقح ومرن.

تفاصيل الموضوع

لاحظ المراقبون مرارًا أن القانون الدولي معرض لخطر الإضرار به بشكل لا يمكن إصلاحه ــ لا سيما في ضوء النزاعات في أوكرانيا وغزة ــ أو على الأقل إضعافه بشدة. وقد تم التشكيك في القانون الدولي ذاته من حيث فائدته وشرعيته وحتى وجوده. كيف يمكن أن يكون الأمر مختلفاً عندما يواجه عالم يتجه نحو التراجع عن العولمة أو إعادة صياغة العولمة، ولكنه لا يزال مترابطاً، قواعد وأعرافًا قد تبدو مثالية أو قابلة للتطبيق، ولكن من السهل جداً خرقها أو تجاهلها؟

مع تلاشي العالم القديم ومحاولة بزوغ عالم جديد، كيف يمكننا منع هذه المرحلة الانتقالية من أن تصبح أرضًا خصبة لـ "الوحوش"؟ وقد اقترح في بعض الأوساط قانون غير صارم من شأنه حماية السيادة مع إعادة إرساء أشكال الاتصال الأساسية، مثل الحدود أو القواعد البحرية.

إن فكرة العودة إلى نهج أكثر تواضعاً ولكنه مستدام في القانون الدولي من شأنها أن تتيح إجراء المزيد من المحادثات وربما تساعد على التوصل إلى المزيد من الحلول الوسط.

مع ذلك، فإن استعادة الحد الأدنى من الثقة في النظام القانوني الدولي تقتضي أولاً أن تُدمج الدول التي استبعدت في البداية من عملية وضع القواعد، وثانياً أن يعتبر أن قواعده ليست مجرد قواعد فنية، بل هي في المقام الأول تعبيرات موثوقة عن المبادئ التي تحدد أهداف العمل الجماعي ومساره.

تتيح قابلية المبادئ للتعديل إمكانية تغطيتها للتوجهات المتضاربة والتوفيق بينها. على سبيل المثال، لا ينبغي قراءة مبدأ المساواة بين الدول بمعزل عن السياق، بل ينبغي دائماً النظر إليه في إطار يشمل مسؤوليات القوى الكبرى.

سيتيح هذا الإطار لصانعي السياسات التعامل بفعالية مع المشاكل غير المتوقعة وغير المنظورة من خلال إضافة تفسيرات مفيدة للأوضاع المشحونة سياسياً.

بينما نستعد لعصر جديد - لم تتضح معالمه بعد - ينبغي أن توضع المبادئ الأساسية في صدارة مسيرة التقدم في مجال القانون الدولي. وتكمن قوة هذه المبادئ في قدرتها على تعزيز النظام القانوني الدولي؛ غالبًا دون الحاجة إلى موافقة رسمية من الدول. تبحث هذه النظرة التحليلية كيفية إعادة إرساء نظام قانوني دولي يخضع لحد أدنى من المعايير القانونية في عصر يتسم بالتعاون المحدود.

القانون الدولي كموضوع هامشي؟

يتفق الكثيرون مع ليون تروتسكي في قوله إن القرن العشرين كان أكثر القرون اضطراباً في تاريخ البشرية.[1] ولكن القرن الحالي لا يبدو أنه سيختلف عن سابقه اختلافًا كبيرًا.

التعاون العالمي يزداد صعوبةً وتحديًا، وهناك شكوك جدية حول مستقبل النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب.[2] طرحت مؤخراً المؤرخة مارجريت ماكميلان من جامعة أكسفورد السؤال التالي: "إلى أي مدى يمكن للديمقراطية الأمريكية والنظام الدولي أن يتحملا الضغط؟[3]"

بعبارات مختلفة قليلاً، كيف يمكن للعالم أن يتعامل مع استراتيجية الصدمة والرهبة التي تنتهجها الولايات المتحدة، وقوة الصين في سن القوانين وتشكيلها، ومخاوف أوروبا وشبه اللامبالاة فيها في آن واحد؟ وكيف يمكن للقانون الدولي، الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتحول الهيكلي للنظام الدولي، أن يتجنب أن يصبح موضوعًا هامشيًا في الشؤون الدولية؟

التعليقات على القانون الدولي هي الأكثر إحباطًا في الوقت الحالي. وفقًا لبعض المراقبين، لا سيما فيما يتعلق بالصراعات في أوكرانيا وغزة، فإن القانون الدولي سيتعرض لـ "ضرر لا يمكن إصلاحه".[4] بالنسبة للآخرين، فإنه يتعرض لتآكل كبير. والأمثلة على ذلك كثيرة، وليست كلها مرتبطة بالاستخدام المفرط للقوة الذي، باستثناء حالات الدفاع عن النفس أو بإذن من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ينضم إلى قائمة طويلة من الإخفاقات القانونية.

الجديد هو أن هذا التخصص نفسه يبدو أنه يمر بمرحلة حرجة. إن احتمال أن يصبح القانون الدولي مجالًا شاغراً هو أحد النتائج المحتملة. إن تراكم الخلافات - بعضها مصطنعة عمدًا- مقترنة بمرحلة تتسم بمحدودية التعاون، تجعل من غير المرجح استعادة النظام القانوني الدولي القائم على الحد الأدنى من المعايير القانونية في وقت قريب.

يبدو واضحاً أن عصر القانون الدولي قد انتهى وأن النظام القديم في طريقه إلى الزوال. هذا ما توحي به العديد من الدول، مثل الصين وروسيا، التي أبدت بالفعل في إعلانها المشترك لعام 2016 بشأن تعزيز القانون الدولي رغبتها في أن يعود العالم إلى التزام راسخ بسيادة الدول وفقاً لمبدأ وستفاليا.

من خلال التأييد الرسمي للمعايير القانونية إلى جانب الادعاءات التخريبية العميقة بشأن تنفيذها، فإنهم يختبرون باستمرار حدود النظام القانوني الدولي. ومن الأمثلة الأخرى المثيرة للاهتمام والأكثر حداثة الهند، التي تعتبر أن "المفاهيم القائمة على المعاهدات هي مفاهيم نمطية للنظام القديم".[5]

لما كان إنفاذ القانون الدولي أصبح أكثر تكلفةً على المنفذ منه على المنتهك، فإن فكرة العودة إلى نهج أكثر تواضعاً ولكنه مستدام تجاه القانون الدولي هي فكرة سائدة في بعض الأوساط. "حماية السيادة وإرساء أشكال أساسية من التواصل، مثل الحدود... والقواعد البحرية وبروتوكولات الاتصال" وتقييد الحرب قدر الإمكان، هو ما ينبغي أن يفعله القانون الدولي.[6]

يبدو أن ذلك يتماشى مع ما دعا إليه بعض المثقفين منذ فترة طويلة، وهو المزيد من الحلول الوسط، وليس المزيد من الهياكل (المؤسسية الليبرالية) في العالم. أخذ الفيلسوف البريطاني إيزايا برلين نظرة بعيدة المدى على فترته الخاصة في سياق الحرب الباردة: "بعيدًا عن إظهار النسيج الفضفاض لنظام منهار، فإن العالم اليوم يتسم بالجمود والقواعد والأعراف الصارمة والأديان المتشددة وغير العقلانية."[7]

وواصل برلين قائلاً إن المخرج من هذه الأزمة يكمن في «تسوية غير منظمة منطقيًا ومرنة وحتى غامضة... ما يتطلبه العصر ليس... المزيد من الإيمان، أو قيادة أقوى، أو تنظيم أكثر عقلانية. بل على العكس من ذلك ــ أقل حماسة مسيحية، وأكثر تشككاً مستنيراً، وأكثر تسامحاً مع الخصوصيات، وترتيبات أكثر تواتراً ومؤقتة... ما هو مطلوب هو تطبيق أقل آلية وأقل حماسة للمبادئ العامة، مهما كانت عقلانية أو صحيحة..."[8]

القانون بدون الحماس

إذا أخذنا في الاعتبار قواعد الفيلسوف برلين، فإن ما ينبغي أن نضعه في الاعتبار هو ما إذا كان النظام العالمي الحالي، الذي يعتمد إلى حد كبير على «نهج ائتلافي» في التعامل مع التعددية، لا يحتاج إلى رؤية عالمية أكثر مرونة، وغير منتظمة، وغير كاملة، وقدر كبير من التسامح عندما تنتهك القوى العظمى القواعد التي تفتقر إلى الإنفاذ. ما ينبغي أن نسعى إليه هو تقليل القناعة وزيادة الحوار.

شعار شارل موريس دي تاليران، "قبل كل شيء، لا تُفرِط في الحماس"، لا يزال يلقى صدى في عصر ننتظر فيه جميعًا الكثير من القانون الدولي، وفي الوقت نفسه، نميل إلى تذكره فقط عندما نحتاج إليه.

في تكرار لمقولة منسوبة إلى الإمبراطور الفرنسي نابليون، أراد الرئيس دونالد ترامب في منشوره على وسائل التواصل الاجتماعي في 15 فبراير 2025 أن ننسى القانون: "من ينقذ بلاده لا ينتهك أي قانون." ما يتم التعبير عنه هنا يعكس ما أشار إليه المنظرون منذ ما يقرب من ستين عامًا، وهو أن القواعد القانونية لا يمكن أن تنجح لأن الحاجة إلى البقاء تفوق بكثير الحاجة إلى الامتثال[9]، ولا يمكن أن تكون هناك أي نظرية سياسية للقانون الدولي لأن النظرية الدولية ستكون نظرية البقاء أو الصراع من أجل البقاء.

ليس من المستغرب إذن أن يرى المفكرون "الواقعيون" الكلاسيكيون أن القانون يتقلب على نحو ملحوظ وفقًا للأوضاع والظروف. بالنسبة لهم، لا يمكن للقانون أن يلعب سوى دور محدود للغاية في الشؤون الدولية، وهو دور يحدده دائماً وبشكل حتمي واقع القوة. استراتيجية التفسير القانوني المرن، على حساب الجوهر والعمق في بعض الأحيان، كانت أفضل من لا شيء.

إذا كان لا يمكن إنكار أن القواعد يصعب تفسيرها في بعض الأحيان، فإنها مع ذلك تتمتع بميزة كبيرة، وهي مرونتها.

في الظروف العادية، لا ينبغي النظر إلى مرونة القواعد القانونية الدولية على أنها تهديد لشرعيتها، بل على أنها نقطة قوة توفر إطارًا يسترشد به التعاون الدبلوماسي ويتيح في الوقت نفسه للدول هامشًا كافيًا من حرية التصرف لمتابعة أهداف سياستها الخارجية. عندما تطرح دولة ما مطالبة جديدة أو تفسيراً جديداً لقاعدة ما من خلال دبلوماسية استباقية، قد يواجه ذلك معارضة واسعة النطاق؛ ومع ذلك، فإن دخولها إلى المجال العام يجعلها تتعامل مع القانون الدولي القائم ويمكن أن يسهم ذلك في الظهور التدريجي لقواعد عرفية جديدة.

قصف كوسوفو

حملة القصف الجوي التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي في مارس 1999 ضد القوات الصربية في مقاطعة كوسوفو هي مثال مثير للاهتمام على تطور القانون الدولي من خلال الممارسة الدبلوماسية. فحتى لو كانت الدول المشاركة قد اعتبرت أن هذا الإجراء كان له ما يبرره سياسيا وأخلاقيا، فقد كان هناك آراء متباينة إزاء مشروعية هذا الإجراء الذي لم يصدر به تفويض من مجلس الأمن. إن عدم إدانة مجلس الأمن في نهاية المطاف لـ "التدخل لأسباب إنسانية" في كوسوفو يثبت أن الممارسة الدولية يمكن أن تتسامح، في حالات المعاناة الإنسانية الشديدة، مع تدخل مؤقت لأسباب أخلاقية بما يتعارض مع القواعد التقليدية للقانون الدولي.

أثار كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، في محاضرة ألقاها في مؤسسة ديتشلي عام 1998، الجدل حول قانونية هذا التدخل مقابل شرعيته. وقد أثارت هذه المناقشة توترات داخلية في الأمانة العامة للأمم المتحدة. إن الأسئلة المتعلقة بما إذا كان ينبغي التنازل عن القانون الدولي لأسباب أخلاقية وضرورات سياسية هي أسئلة صعبة، وهي أسئلة ستطفو على السطح حتمًا مرات عديدة في الأزمات الدولية الخطيرة. بالنسبة للمحامين، يجب أن يتضمن الانحراف عن الشرعية عبء إقناع الآخرين بضرورته الملحة وطبيعته العاجلة، ولا ينبغي تنفيذ ادعاءات الشرعية إلا في ظروف استثنائية، ثم في إطار ضبط النفس القائم على المبادئ.

إن الحكم على القانون الدولي من خلال عيوبه أو إخفاقاته فقط يفتقر إلى العدالة. فالقانون الدولي يتكيف باستمرار وفعالية مع البيئة الدولية ويعدل نفسه وفقاً للتوازن المتغير للقوى بين "الغرب الليبرالي" و"البقية غير الليبرالية".

من الصحيح القول بأن القانون الدولي الحديث لا يزال في المقام الأول نتاج تفضيلات غربية. ومع ذلك، لم تكن الدول غير الغربية دائماً مجردة من النفوذ (الأمم المتحدة، مؤسسات بريتون وودز، باندونغ 1955، ثورة حقوق الإنسان في السبعينيات والثمانينيات) وتواصل هذه الدول اليوم الدعوة بقوة إلى إصلاح القواعد التي تقول إنها تعمل لصالح القوى الغربية، مثل قانون البحار أو القانون الدولي لحقوق الإنسان.

إجمالًا، حقق القانون الدولي تقدماً هائلاً. فقد انتقل من نظام تعاقدي قائم على القواعد إلى شبكة أكثر كثافةً من المبادئ والإجراءات. بل أن قواعده أصبحت الآن أعمق وأشمل مما كانت عليه قبل قرن من الزمان في جميع المجالات - استخدام القوة، وحقوق الإنسان، والاقتصاد، والبيئة. وقد أدى ذلك إلى ظهور منظمات كبيرة مثل الأمم المتحدة، وهي مؤسسات كانت ضرورية من الناحية الموضوعية للحفاظ على السلام والعمل كحارس له بعد الحرب العالمية الثانية. علاوة على ذلك، فإن النظام القضائي الدولي الذي يدعم البنية القائمة يؤدي الآن دوراً هاماً ومباشراً في بناء نظام عالمي للحكم.

يُنظر إلى النزاعات الآن على أنها مسألة قانونية، حتى لو كانت في بعض الأحيان أقرب إلى الحرب القانونية منها إلى القانون. في أوكرانيا، تتدخل هيئات دولية مثل محكمة العدل الدولية ومجلس حقوق الإنسان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في هذه المساعي. وبالمثل، أحال عدد قياسي من الدول حالتي أوكرانيا وغزة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ينبع هذا الموقف النشط من عجز مجلس الأمن الحالي عن الاستجابة المجدية لمعظم الأزمات بسبب المواقف والمصالح المتعارضة لأعضائه الدائمين. حتى لو كان من الممكن مناقشة مضمون هذه التدخلات وتأثيرها (لم تنه محكمة العدل الدولية حرباً قط)، فإن الدور الأكبر الذي لعبته أقلية كبيرة من أعضاء الأمم المتحدة في المسائل الأمنية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة هو مؤشر واضح على أن مجلس الأمن بصفته المتحدث باسم الأمم المتحدة وصوتها الموحد معرض لخطر أن يحل محله كيان آخر. بالنسبة للبعض، قد يكون الوقت قد حان للتخلي تمامًا عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة[10].

نهاية النظام القديم

ما هو حقيقة أيضًا هو الهجوم على ما أصبح يعرف باسم "النظام الدولي القائم على القواعد"، وهو عنصر أساسي في السياسة الخارجية الغربية كان من المفترض أن يوفر قدرًا من النظام العالمي. ولكن ما هي القواعد المحددة التي يشير إليها هذا النظام؟ ومن الذي لديه الصلاحية لوضعها؟

تحت ستار التمسك بالمبادئ العالمية، تخضع الدول والجهات الفاعلة الدولية الأخرى لمجموعة من القواعد الملزمة وغير الملزمة غير المتسقة، فضلاً عن المعايير المزدوجة.[11]

من ناحية، تشارك الدول الغربية في جمع الأدلة المتعلقة بالحرب بين روسيا وأوكرانيا، ولكنها من ناحية أخرى تتردد في اتخاذ إجراءات مماثلة فيما يتعلق بالحرب بين إسرائيل وحماس. وبالمثل، فإن العديد من الحكومات الأوروبية ـ وليس جميعها ـ تدعم المحكمة الجنائية الدولية في محاكمة الرئيس الروسي بتهمة ارتكاب جرائم حرب وقرارها إصدار مذكرة توقيف بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي. ومع ذلك، اتخذ قادة الولايات المتحدة المتعاقبون مواقف متعارضة بشأن بعض هذه الملاحقات القضائية التي قامت بها المحكمة الجنائية الدولية.

حتى أولئك الذين يؤيدون نظامًا دوليًا قائمًا على القانون الدولي لا يزالون يبدون غير مستعدين لما وصفته آن أبلباوم مؤخرًا في كتابها Autocracy, Inc بأنه اتحاد بين حكومات استبدادية، ينتشر عبر شراكات تبادلية إلى العالم الديمقراطي ويشكل تهديدًا حقيقيًا للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان.

من الواضح أن النظام الدولي القائم على القواعد يجب أن يخضع لتعديلات جوهرية ليعكس رؤى القوى الصاعدة ويضمن ألا تحكم القوة الفاشمة العلاقات الدولية. وبات من الواضح كذلك أن النهج التدريجي لن يكون كافياً لإحداث تغيير جذري. على سبيل المثال، من المرجح أن يؤدي إعادة تأكيد التحالف الأطلسي وحلف شمال الأطلسي، على الرغم من أهميتهما الأساسية، إلى ظهور أنظمة فرعية متمايزة، مما قد يجعل النظام العالمي يبدو أقل توحدًا وبالتالي أكثر بساطة أو أضعف من الناحية المعيارية.

نهج مختلف

هناك حاجة إلى نهج أكثر شمولاً لاستعادة الثقة في النظام القانوني الدولي. يبرز عنصران فعلًا كعوامل رئيسية للتجديد.

أولاً، بالنظر إلى أن نظام القانون الدولي شديد الصبغة المؤسسية ومن غير المرجح أن يخضع لإصلاح جذري،[12] فإنه يجب أن يشمل سبلًا لمشاركة الدول التي استُثنيت في البداية من عملية وضع القواعد.

الثمن الذي يجب دفعه هو أن بعض القوى الصاعدة قد تروج لرؤية متمايزة للمجتمع الدولي قائمة على مبادئ المساواة في السيادة والاستقلال وعدم التدخل والموافقة. وهذا من شأنه أن يشكل تحديًا للمنتمين إلى التيار التضامني الذين يرون في الإنسانية الأساس الصحيح لسيادة الدولة ويدعون إلى نموذج أخلاقي تقدمي للنظام العالمي. قد تؤدي هذه التعديلات إلى ظهور أنظمة فرعية متميزة ومرنة ــ مثل تجمعات "المجتمع الدولي الإقليمي ــ" مما قد يولد توترات بين الفاعلين الدوليين بسبب اختلاف تفسيراتهم للقواعد القانونية التي تتحدى الأطر القائمة.

مع ذلك، يبدو من غير المرجح أن تتخلص القوى الصاعدة والمتوسطة من المصادر والمبادئ التي شكلت الساحة الدولية لأكثر من مائة عام. إن استخدام القوى الصاعدة والمتوسطة للقانون والانخراط في أنظمة وقواعد ومؤسسات قانونية عالمية مشتركة هو دليل واضح على استعدادها لتعزيز "مكانتها كأعضاء شرعيين ومسؤولين في المجتمع الدولي".[13] هذا النهج الشامل ضروري للتخفيف من حدة النزاعات المحتملة الناشئة عن الكتل المتنافسة.

ثانياً، النظام الدولي قائم حالياً على قواعد دولية لا تعتبرها جميع الدول ضمن قواعد القانون الدولي. لا ينبغي النظر إلى القوانين على أنها مجرد مجموعة من القواعد والمبادئ التوجيهية الفنية، بل ينبغي النظر إليها أيضاً باعتبارها تعبيراً رسمياً عن المبادئ والقيم الأساسية التي يكفلها ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية الأخرى. المعايير القانونية ليست حاسمة تلقائياً، ولا هي التعبير الوحيد عن أهداف الدول. ويمكن تطبيقها على المواقف دون جمود أو امتثال أعمى للسوابق.

من المثير للاهتمام أن عودة النقاش حول القانون الطبيعي (أو الأخلاق) في الدراسات القانونية السائدة مؤخراً هي علامة أخرى على حدوث تغيير جذري في الطريقة التي يتم بها وضع المبادئ الأساسية في طليعة التقدم في القانون الدولي.[14]

إذا كان القانون الطبيعي قد اختفى في القرن التاسع عشر، فذلك يرجع أساسًا إلى أنه كان يقف حائلاً في طريق الوضع المتميز الذي كانت القوى الاستعمارية تسعى إلى الحصول عليه من خلال مفاهيم مثل «معايير الحضارة» ومن خلال إرساء القانون الوضعي، وهو قانون يمكنها سنّه والتحكم فيه. إن عودة ظهور القانون الطبيعي ستسهم بشدة في تعزيز النظام القانوني الدولي دون الحاجة إلى موافقة الدول.

إن الإشارة إلى إمكانية أو الرغبة في حدوث تغيير في النظام القانوني الدولي تقتضي طرح عدد من المقترحات حول الشكل الذي يمكن أن يتخذه هذا التغيير. ما هي المبادئ الأساسية التي يمكن أن تشكل قانوناً يمكن لجميع الأطراف الالتزام به؟

لا يزال النظام القائم على ميثاق الأمم المتحدة، بسبب عالميته ولأنه يمثل نظاماً يتيح لمختلف الأطراف الفاعلة التعبير عن آرائها كمشاركين متساوين، هو الإطار الذي يمكن أن يوفر الهيكل التنظيمي والتوجيهات.

ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الدولية الأخرى ذات التوجهات المماثلة هي المصدر الرئيس للقيم والمبادئ الأساسية. وتشمل هذه المبادئ احترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والسلامة الإقليمية،[15] فضلًا عن حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، ونظام اقتصادي دولي مفتوح. وتحظى هذه المبادئ بقبول الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على وجه التحديد لأنها تجسد القيم الراسخة لدى معظم البشر، مما يجعلها ضرورة أخلاقية وأساسًا قانونيًا «قويًا» للعلاقات الدولية.[16]

من المبادئ الأساسية الأخرى المستمدة من القانون الطبيعي القواعد الآمرة، ومن الأمثلة التي كثيرا ما تستشهد بها الحق في تقرير المصير وحظر غزو الأراضي والإبادة الجماعية أو القرصنة، والمبادئ العامة للمساواة وحسن النية والإجراءات القانونية الواجبة والضرورة والتناسب. لما كان القانون الطبيعي لا يعتمد على الممارسة، فإن الامتثال له لا يحدد صلاحيته ولا ينبغي أن يحددها.

كما أوضح السير جيرالد فيتزموريس، مقرر لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة بشأن قانون المعاهدات، بشأن مبدأ pacta sunt servanda (الاتفاقات القانونية ملزمة): Pacta sunt servanda]") هو مبدأ من مبادئ القانون الطبيعي في طبيعة القانون الآمرة؛ وبصفته مبدأ من مبادئ القانون الطبيعي، يمكن أن يكون بمثابة فرضية من فرضيات القانون الدولي، مما يمنح هذا الأخير صلاحية موضوعية ـ أي صلاحية لا تعتمد على موافقة الكيانات الخاضعة له.[17]"

ربما يبدو الاعتماد على المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة غير متسق مع تنوع الأحداث الجارية ووتيرة تغيرها وطبيعتها. فكيف يمكن إذن التوفيق بين هذه العناصر المتعارضة وترجمتها إلى التزامات عملية؟

نظراً لتضارب آثار هذه العناصر، فإنها لا يمكن أن تقدم حلولاً تلقائية لمشاكل محددة، ولكنها يمكن أن تكون معايير يتم تقييمها وموازنتها بعناية للوصول إلى حلول عقلانية. على الرغم من التوتر المتأصل بين المبادئ والاحتياجات الآنية، إلا أنه يمكن تحقيق التناغم والتناسق بينها.

لماذا الوضع هكذا؟ لأن المبادئ مرنة. إنها ليست مثل حراس آليين يقفون في مواجهة بعضهم البعض عبر الحدود. ولا تنص على أنماط إجرائية محددة أو آليات تفصيلية للعمل. وهي لا تتطلب كذلك إدامتها، على عكس القواعد والمعايير التي يتطلب دعمها "تفكيرًا طويل الأمد وقبول التكاليف قصيرة الأجل".[18] وأخيراً، فإنها تفتح آفاقاً للتفاوض وتقدم إضافات بناءة في المساعي الدولية الرامية إلى حل النزاعات.

لما كانت هذه المبادئ تتيح القدرة على التعديل، فهي قادرة على تجسيد عناصر متعارضة. حتى في منظومة الأمم المتحدة التي تزخر بالامتيازات والهياكل الهرمية، ولا سيما داخل مجلس الأمن، فإن الفوارق في السلطة يتم تخفيفها إلى حد ما من أجل تعزيز بيئة أكثر قابلية للتنبؤ، مما يمكّن مختلف الأطراف الفاعلة من المشاركة في صنع القرار وإبداء آرائها في الجمعية العامة. وبالتالي، فإن المبدأ الأساسي للمساواة بين الدول يجب[19] أن يُنظر إليه في إطار يشمل المسؤوليات الخاصة للقوى الكبرى. وعلى نفس المنوال، ينبغي النظر إلى احترام حقوق الإنسان في ضوء مبدأ عدم التدخل.

هذا بالضبط ما عبر عنه الأمين العام السابق للأمم المتحدة داغ همرشولد قبل أكثر من ستين عاماً في خطابه الذي ألقاه في جامعة أكسفورد عام 1961. حيث قال: "إن مبادئ وأهداف الميثاق، رغم طابعها العام والشامل بالضرورة، لا تزال محددة بما يكفي لتكون لها أهمية عملية في حالات ملموسة".

حتى لو كان بإمكان المبادئ التمتع بحياة خاصة لها، فهي دائمة لأنه لا يمكن إلغاؤها. وهي لا تخضع لما يطلق عليه علماء العلاقات الدولية "اندثار العُرف".[20] محاولات إضعاف، على سبيل المثال، حظر استخدام القوة لا تؤثر على الالتزام نفسه، بل على الإحساس بواجب قانوني للامتثال.

علاوة على ذلك، فإن مبادئ الميثاق تكملها مجموعة من الفقه والسوابق القانونية التي قبلتها الدول عموماً، ولا سيما تلك التي تجلت في قرارات هيئات الأمم المتحدة. في هذا القانون، توجد قواعد وسوابق يمكن أن توفر إرشادات مناسبة.

غزة 1956 والكونغو

لعبت هذه المبادئ، على سبيل المثال، دوراً حاسماً في إنشاء أول قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة في غزة في عام 1956. في ضوء الدروس المستفادة من تجربة قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، أصبح من الممكن صياغة معايير أساسية لتكون بمثابة معايير وإرشادات لعمليات حفظ السلام في المستقبل. في عام 1956، شملت المبادئ الأساسية التي استرشد بها إنشاء القوة عدم التدخل في النزاعات السياسية الداخلية، واستبعاد القوى العسكرية الكبرى من المشاركة، والطابع الدولي للقوة ومركزها، واستقلال الأمم المتحدة في اختيار القوات المساهمة، ومبدأ حسن النية في تفسير ولاية القوة وأهدافها.

هذه هي بالضبط نفس المبادئ التي ساعدت في وضع سياسات محددة يجب اتباعها وفي كبح التدابير غير المدروسة عندما اضطرت الأمم المتحدة، بعد بضع سنوات، إلى التعامل مع طلب المساعدة العسكرية في الكونغو.

من الواضح أن الوضع الحالي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث توجد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة منذ ما يقرب من 26 عامًا (بالإضافة إلى 4 أعوام بين 1960 و1964)، يثير تساؤلات حول تفسير الأمم المتحدة لمبادئ حفظ السلام الأساسية، بما في ذلك استخدام القوة من قبل قوات حفظ السلام والحفاظ على الحياد والآثار المحتملة على قوات حفظ السلام التي تقدم الدعم خلال العمليات المشتركة مع الأطراف المشاركة في القتال.

مع ذلك، فمن الصحيح أيضًا أن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO) تتمتع بواحدة من أقوى الولايات في تاريخ الأمم المتحدة، حيث إنها مخولة باستخدام "جميع الوسائل المتاحة لديها". قد يتعارض توسيع الإطار المعياري لعمليات حفظ السلام مع مبدأ عدم التدخل ويضر بمفهوم حفظ السلام ذاته، وبالمبادئ الراسخة التي دعمت رؤيته الأصلية.

الفجوة بين الأجيال

كما نرى، فإن اعتبارات المبادئ والقانون لا تكفي في بعض الأحيان لحل جميع المسائل، لا سيما في عصر تتسم فيه الأوضاع الجيوسياسية بالتقلب. يوضح الاقتباسان التاليان، اللذان يفصل بينهما حوالي 70 عامًا، كيف يمكن لممارسي الشؤون الدولية المختلفين أن ينظروا إلى المبادئ:

- "إن مبادئ الميثاق أعظم بكثير من المنظمة التي تجسدها، والأهداف التي تحميها أسمى من سياسات أي دولة أو شعب بمفرده.) "بيان الأمين العام السابق للأمم المتحدة داغ همرشيلد خلال أزمة السويس، 31 أكتوبر 1956 - الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، الجلسة 751).

- "ما يحدث هو أن الناس غالبًا ما يحاولون تحويل هذه القضايا الكبيرة إلى قضايا مبادئ. عادةً ما تستشهد بمبدأ ما عندما تريد إقناع شخص ما أو الضغط عليه لفعل شيء ما." (س. جايشانكار، وزير خارجية الهند، صحيفة فاينانشال تايمز، 16 مارس 2025.)

في عالم الدبلوماسية المتعدد الأبعاد، لا ينطبق دائمًا تعريف إقليدس للخط المستقيم باعتباره أقصر مسافة بين نقطتين. قد تتقاطع هذه الخطوط، كما تحددها مقاصد ومبادئ الميثاق، في بعض الأحيان مع خطوط أخرى وتواجه مشاكل مرتبطة بالتقدير السياسي، لا سيما بالنسبة للمسؤولين عن "إنقاذ بلد" أو لأولئك الذين يسعون إلى "شكل أكثر مرونة من العلاقات" على الساحة الدولية.

بالنسبة لهؤلاء الفاعلين، قد تظل منتديات النقاش أداة الدبلوماسية الأولى. على سبيل المثال، "المجموعة الرباعية – " التي تضم الهند إلى جانب الولايات المتحدة واليابان وأستراليا – هي 'نادٍ' لا يرتبط بأي "التزام تعاقدي قانوني" وتحرص الدول الأعضاء على الحفاظ عليه لأنه يوفر الراحة والمرونة والقيم المشتركة دون التزامات تعاقدية قانونية.

لكن مع تزايد مساحة التعاون العالمي يوماً بعد يوم بشأن القضايا الحيوية لوجود البشرية، تتزايد أيضاً المبادئ في جميع المجالات: تغير المناخ والتنوع البيولوجي، والسلام والأمن على المدى الطويل، بما في ذلك السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي، والمجال السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والالتزام بحقوق الإنسان.

"ميثاق المستقبل"، وهو خارطة الطريق العالمية الجديدة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2024، هو أحد الأمثلة على الإعلانات العامة التي تستخدم المبادئ بشدة. وهو يدعو بوضوح إلى احترام المبادئ والأهداف التقليدية للميثاق: الاستقلال السياسي، وتقرير المصير، والإنسانية، والحياد، والإنصاف في مجال الوصول إلى المساعدات الإنسانية وتقديمها.

يرسخ الميثاق مبادئ جديدة مرتبطة بالبيئة والتنمية، مثل مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، أو مبادئ الإنصاف والتضامن فيما يتعلق بالاستخدام المسؤول والأخلاقي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. والبعض الآخر مصمم خصيصاً للاستجابة للصدمات العالمية المعقدة أو للتكيف مع التكنولوجيات الرقمية والناشئة (مبادئ المشاركة الشاملة، والاستدامة البيئية، والتوزيع العادل للفوائد، وإمكانية الوصول والتشغيل البيني...).

على الرغم من أن ذلك يتم على نحو أكثر تحفظًا، إلا أن هناك مبادئ مهمة يتم الاتفاق عليها في ترتيبات أصغر بين الدول ذات الرؤى المتماثلة. اتفاقيات أرتميس لعام 2020، التي وقعتها وكالة ناسا وسبع وكالات فضاء أخرى، هي مثال جيد على نوع من التعاون من اختصاص معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967 حتى الوقت الحاضر.

صيغت هذه المعاهدة، التي تضم 115 دولة، في عصر هيمنت عليه الجهات الفاعلة الحكومية، وتكرس فكرة أن الفضاء الخارجي هو "ملكية للبشرية جمعاء"، وتحظر الاستيلاء الوطني على الفضاء، وتضمن حرية الاستكشاف للجميع. والمبدأ الذي تقوم عليه هو أن الأنشطة الفضائية ينبغي أن تعود بالنفع على الجميع، وليس على عدد قليل من الدول.

تتألف اتفاقات عام 2020 من ثلاث مجموعات من المبادئ:

- المعايير التي تعكس المعايير الدولية القائمة (أغراض السلم حصرا، ومصلحة البشرية، والشفافة وتبادل المعلومات العلمية، والمساعدة/الإنقاذ في الفضاء الخارجي، والتسجيل ومنع الحطام الفضائي وتخفيف آثاره)؛
- القواعد التي يُزعم أنها تهدف إلى تحسين القواعد القائمة وتفعيلها (قابلية التشغيل البيني، واستخدام موارد الفضاء، ومناطق السلامة، وتجنب التضارب في الأنشطة الفضائية)؛
- مبادئ جديدة: الحفاظ على تراث الفضاء الخارجي.

قد تبدو المبادئ التي نوقشت في اتفاقيات أرتميس وكأنها تزعزع أركان القانون الدولي المتعلق بالفضاء الخارجي. وقد تبدو كبيان سياسي ينأى عن التعددية ويؤدي إلى تفتيت قانون الفضاء الدولي.

لكنه كان اختياراً واعياً. بدلاً من محاولة التفاوض على معاهدة تخلف معاهدة الفضاء الخارجي، كان هناك رأي بأنه من الأفضل البدء بمبادئ عامة وغير ملزمة قانوناً يمكن أن تشكل أساساً للمناقشات بشأن وضع ممارسات وقواعد دولية تنطبق على الموارد الفضائية واستخدامها، وأن تكون حافزاً لمزيد من التطوير القانوني في هذا المجال.

أحد العناصر الأساسية لتحقيق الالتزام المستدام بهذه المبادئ المتفق عليها هو تحديد المصالح المشتركة كأساس للعمل المشترك والمعايير المتفق عليها. إن النهج العملي الذي يتم فيه معالجة كل مشكلة من خلال مجموعة مخصصة من الشركاء الذين يشكلون تحالفات مخصصة لهذا الغرض هو النهج الأكثر فائدة. من المؤكد أن استراتيجية "الهندسة المتغيرة" في المجال الدبلوماسي، التي دعا إليها وزير الخارجية الأمريكي السابق أنتوني بلينكن في عام 2023،[21] ستساعد في توحيد الدول التي تربطها مصالح مشتركة دون الحاجة بالضرورة إلى التوصل إلى اتفاق بشأن قضايا أساسية أخرى.

الخاتمة والتوصيات

قد تكون الحلول الجزئية بين الدول المتقاربة في التفكير محدودة، خاصة إذا رفضت دول مهمة الانضمام إليها. لكن هذا لا يختلف عن مقاومة بعض القواعد المتفق عليها عالمياً بشأن حقوق الإنسان أو حظر استخدام القوة في غياب إنفاذ فعال في القانون الدولي.

إجمالًا، من الأسهل العمل وفقاً للمبادئ والمعايير الأساسية من التوصل إلى تفاهم بشأن القواعد التنفيذية للقانون الدولي والتغلب على الصعوبات التي تنطوي عليها.

إذا طُبقت بطريقة دقيقة، يمكن للمبادئ العامة ذات الطابع القانوني أن تؤثر - بمعنى عضوي، وليس كبنية لنماذج مثالية - على تطوير معايير السلوك الدولية وتنفيذها الفعال بما يتجاوز نهج أصحاب التفكير المماثل.

إذا كان الهدف هو دعم ' تطبيق القانون الدولي بطريقة 'أقل آليةً وأقل انفعالًا، بدلاً من دعم قواعد قانونية يجري التشكيك مرارًا وتكرارًا في فائدتها أو شرعيتها أو حتى وجودها، فإن النظام الدولي القائم على المبادئ يوفر لجميع الدول أفضل طريق للمضي قدماً.

يتيح ذلك لصانعي السياسات التعامل بفعالية مع المشاكل غير المتوقعة وغير المنظورة من خلال إضافة تفسيرات

مفيدة للأوضاع المشحونة سياسياً. ولكي ينجح هذا النهج، يتعين على صانعي السياسات أن يلتزموا قدر الإمكان بتفسير المبادئ والأهداف الأساسية لميثاق الأمم المتحدة في ضوء القانون الدولي والقرارات التي اتخذت بالفعل.

في هذا الصدد، قد يكون من المفيد التماس مشورة الأمين العام للأمم المتحدة، التي ستعتبر، في حال الحصول عليها، رأياً يُمثّل المنظمة.

إذا دعت الحاجة، يمكن للجان الاستشارية التابعة للأمين العام، مثل اللجان المعنية بقوة الأمم المتحدة في حالات الطوارئ والكونغو، والمؤلفة من ممثلين عن الحكومات الأكثر اهتماما بالمسألة قيد النظر، أن تقدم أيضا التوجيه اللازم للتعامل مع الحالات الصعبة أو الانتهاكات الفظيعة للقانون الدولي في إطار اختصاصاتها.

Endnotes

1. 'Anyone desiring a quiet life has done badly to be born in the twentieth century.' Manchester Guardian, "On the New Germany", March 22, 1933.
2. J. Nye, "The Future of World Order", Project Syndicate, March 4, 2025.
3. M. MacMillan, "Stress Test – Can a Troubled Order Survive a Disruptive Leader?" Foreign Affairs, January/February 2025.
4. F. Zarbiyev, "Damaged Beyond Repair? International Law After Gaza", ejiltalk.org, March 26, 2024.
5. S. Jaishankar, "The Virtues of the Old World Order Are Exaggerated", Financial Times, March 14, 2025.
6. E. Posner, "What Happened to International Law?", www.project-syndicate.org, January 16, 2025.
7. I. Berlin, 'Political Ideas in the Twentieth Century', Foreign Affairs, April 1950.
8. Ibid., Foreign Affairs, April 1950.
9. M. Wight, "Why Is There no International Theory", in H. Butterfield and M. Wight (eds), Diplomatic Investigations. Essays in the Theory of International Politics, London, George Allen and Unwin, 1966, 33.
10. A-M Slaughter, 'How the World Can Keep Trump 2.0 in Check?' The Business Standard, 9 April 2025.
11. T.M. Fazal, The Power of Principles', Foreign Affairs, July/August 2024.
12. J.G. Ikenberry, "The End of the Liberal International Order?", International Affairs, 94(1), 2018, 20.
13. D. R. Schmidt, "Global Power Shifts and International Law", in T. B. Knudsen and C. Navari (eds), Power Transition in the Anarchical Society, Palgrave Studies in International Relations, 2022, p. 193.
14. Mary Ellen O'Connell & Caleb M. Day, "Sources and the Legality and Validity of International Law: Natural Law as Source of Extra-Positive Norms" in The Oxford Handbook on the Sources of International Law, 562 (Samantha Besson & Jean d'Aspremont eds, 2017).
15. They have been reaffirmed in a forceful manner in the Common African Position on the Application of International Law in Cyberspace by the Peace and Security Council of the African Union in its Communique 1996 of 2024 in the following terms : 2. Affirms that international law applies in cyberspace; underscores that Member States are required to uphold the fundamental rules of international law in cyberspace, including the obligation to respect the territorial sovereignty of States, the prohibition on the threat or use of force, the prohibition on intervention in the internal and external affairs of States, the peaceful settlement of disputes, and the applicable rules of international humanitarian law and international human rights law; and further underscores that States are under an obligation to combat malicious and criminal conducts in cyberspace by non-State actors;".
16. O. Spijkers, The United Nations: The Evolution of Global Values and international Law, Cambridge, 2011. See also A. Lopez Claro, A.L. Dahl and M. Groff, Global Governance and the Emergence of Global institutions for the 21st Century, Cambridge University Press, 2020, especially Part V.
17. G. Fitzmaurice, The Law and Procedure of the International court of Justice, 1954-59: General Principles and Sources of International Law, 35 Brit. Y.B. Int'l L. 183, 196 (1959).
18. T.M. Fazal, "The Power of Principles", Foreign Affairs, July/August 2024.
19. See the dissenting opinion of Judge Tanaka in the ICJ 1966 South West Africa Cases according to which the equality of sovereign states was a natural law principle that could not be modified to suit the interest of a particular state or groups of states over others; 1966 ICJ Rep.6, 250, 291, 298, (July 18), (Tanaka, J., dissenting).
20. D. Panke & U. Petersohn, "Norm Challenges and Norm Death: The Inexplicable", Cooperation and Conflict, Vol. 51, Issue 1, 2016.
21. "Blinken makes the case for American diplomacy in Johns Hopkins SAIS address," Hub, Johns Hopkins University, September 13, 2023.